الغانم يدين بشدة استهداف مطار أبها السعودي

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقية إلى رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ عبر فيها عن إدانته الشديدة لاستهداف مطار أبها الدولي في المملكة العربية السعودية الشقيقة بمقذوف والذي أسفر عن إصابة عدد من المسافرين من عدة جنسيات وإلحاق الضرر بصالة المطار.

كما عبر عن التضامن التام مع الأشقاء في المملكة في مواجهة مثل هذه الأعمال الإرهابية الشنيعة مؤكدًا التأييد الكامل لكل الإجراءات التي تقوم بها المملكة العربية السعودية للحفاظ على أمنها واستقرارها

رئيس مجلس الأمة يشارك في المنتدى العالمي لثقافة السلام

الغانم لدى وصوله لهاي

وصل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الى مدينة لاهاي الهولندية امس للمشاركة في المنتدى العالمي لثقافة السلام الذي تنظمه مؤسسة عبد العزيز سعود البابطين الثقافية.

وكان في استقبال الغانم لدى وصوله سفير دولة الكويت لدى هولندا عبدالرحمن العتيبي وعبدالكريم البابطين ممثلا عن مؤسسة البابطين الثقافية وأعضاء السفارة.

ويرافق الغانم خلال مشاركته في المنتدي النائبان عبدالوهاب البابطين وعمر الطبطبائي كما يشهد المنتدى مشاركة حكومية كويتية ممثلة بوزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي ووزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري.

ومن المقرر أن يلقي الغانم خلال الجلسة الختامية للمنتدى كلمة تتعلق بإشاعة ثقافة السلام كسبيل وحيد للعيش.

ويشارك في المنتدى الذي تنظمه مؤسسة البابطين الثقافية بشراكة مع عدد من الشركاء الدوليين من بينهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومعهد السلام العالمي عدد كبير من الوجوه الثقافية والسياسية في العالم من بينهم رؤساء دول ورؤساء حكومات وبرلمانات.

عيسى الكندري والدلال والشاهين والصالح اقترحوا تشكيل لجنة وطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية

محمد حسين الدلال

عيسي الكندري

أسامة الشاهين

خليل الصالح

رياض عواد

قدم عدد من النواب اقتراحا اقتراحا بقانون بأنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية

نص الاقتراح

نتقدم بالاقتراح بقانون رقم (.....) لسنة 2019 في شأن إنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمه الموقر، مع منحه صفة الاستعجال.

مقدموا الاقتراح

1. محمد حسين الدلال
2. عيسي أحمد الكندري
3. أسامة عيسي الشاهين
4. خليل الصالح

اقتراح بقانون رقم (....) لسنة 2019

في شأن إنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية

– بعد الاطلاع على الدستور، وعلى المرسوم بالقانون رقم (17) لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب والقوانين المعدلة له،

– وعلى القانون رقم (27) لسنة 1963 بشأن الإحصاء والتعداد،

– وعلى المرسوم بالقانون رقم (15) السنة في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعد له،

– وعلى القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعد له،

– وعلى القانون رقم (69) لسنة 2015 بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

لأغراض تطبيق هذا القانون تكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني المبينة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

– اللجنة: اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية.

الرئيس: رئيس اللجنة الوطنية لتنظيم وادارة التركيبة السكانية.

الوزير المختص: وزير الدولة للشؤون الاقتصادية.

(المادة الثانية)

تنشأ لجنة تسمى « اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية « يهدف تنظيم التركيبة السكنية وحماية دولة الكويت من العدد الزائد من المقيمين والوافدين الأجانب وما يترتب عليه من ضياع هوية الدولة والمجتمع ولوضع السياسات التخطيطية لتعديل خلل التركيبة الحالية وذلك في أطار الخطة التنموية و، بما يحقق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي.

(المادة الثالثة)

يصدر بتشكيل اللجنة مرسوم سن مجلس الوزراء، على أن تكون على النحو التالي

1. وزير الدولة للشؤون الاقتصادية رئيساً
2. ممثل عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية نائباً الرئيس
3. ممثل عن الإدارة المركزية للإحصاء عضواً
4. ممثل عن وزارة الداخلية عضواً
5. ممثل عن وزارة التربية والتعليم العالي عضوا.
6. ممثل عن هيئة القوى العاملة عضوا.
7. ممثل عن وزارة الصحة عضواً
8. ممثل عن وزارة العدل عضوا.
9. ممثل عن وزارة التجارة والصناعة عضوا.
10. ممثل عن ديوان الخدمة المدنية عضواً.
11. ممثل عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية عضواً.
12. ممثل عن القطاع الخاص عضواً ترشحه غرفة تجارة وصناعة الكويت.
13. عضوان من أهل الاختصاص الاكاديمي في مجال علم الاجتماع والاقتصاد لا تقل خبرتهما عن (10) سنوات.

(المادة الرابعة)

يدعو الوزير اللجنة للاجتماع خلال تسعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون، وتعقد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من الرئيس أو نائبه وبحضور أغلبية الأعضاء، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبة، ويكون الاجتماع دوري على أن لا تقل الاجتماعات عن (10) سنوياً.

(المادة الخامسة)

تتولى اللجنة ممارسة المهام والاختصاصات التالية:

– أعداد دراسة شاملة لأبعاد التركيبة السكانية.

–صياغة استراتيجية وخطة الدولة في متطلبات التركيبة السكنية وفقاً للمتطلبات التنموية والابعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

– وضع الخطط والسياسات العمالية اللازمة للوصول إلى الحد الأقصى لأجمالي الوافدين والمقيمين الاجانب بنسبة (60%) من إجمالي سكان الكويت بحيث يكون وضعها وتطبيقها والانتهاء منها خلال مدة لا تتجاوز (10) سنوات من تاريخ صدور القانون ونشره في الجريدة الرسمية.

– قيام اللجنة بوضع سقف أعلى لعدد السكان كل خمس سنوات في دولة الكويت من المواطنين والمقيمين وبما يتناسب مع خطط التنمية بالدولة.

– تقوم اللجنة وبشكل تدريجي بتحديد نسبة مقررة وعادلة ومتوافقة مع متطلبات خطة التنمية لكل جنسية من الوافدين والمقيمين مع مراعاة أن لا يتجاوز نسبة أي من الجنسيات عن (40%) من نسبة الوافدين أو المقيمين الأجانب مع مراعاة التنوع في الجنسيات المقيمة أو العاملة في الكويت.

– تقديم توصيات للجهات المعنية لتوجيه مخرجات التعليم العالي ولسد العجز في سوق العمل من العمالة الكويتية.

– تحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات المطلوبة من العمالة الأجنبية وانهاء إقامة العمالة الأجنبية الزائدة عن حاجة الدولة

– إصدار القرارات والضوابط التنظيمية والإلزامية لجميع المؤسسات والشركات التي تجلب العمالة بالشكل الذي لا يتعارض مع خطة معالجة الخلل في التركيبة السكانية.

–تحديد نسبة العمالة المطلوبة وفقاً للنسب المقررة في الجهات الحكومية لضمان الالتزام بها.

– وضع ضوابط وسياسات تكفل منح أولوية لجلب وأقامه الوافدين الأجانب ممن يحمل شهادات عليا ومهنية معتمدة وممن لديهم أدوار مطلوبة وفقا لمتطلبات خطة التنمية ومشاريعها.

– دراسة وضع آليات جديدة لحل المشكلات المتعلقة بالجوانب القانونية والمالية والإنسانية وفقاً للتشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية.

– دراسة انشاء مدن سكنية خاصة للعمالة الأجنبية

– تقديم تقارير دورية لمجلس الأمة ومجلس الوزراء نصف سنوية عن كافة جوانبه سير العمل.

(المادة السادسة)

تلتزم اللجنة في أداء عملها بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى مع مراعاة النص على ذلك في اللائحة التنفيذية وخاصة في الجوانب الاتية:

أ– تزويد الجهات المعنية بشكل دوري بالمعلومات والبيانات الخاصة بالتركيبة السكنية.

ب– أقتراح الحملات الإعلامية بشأن العمل لدى المواطن الكويتي وربطة بمفهوم القيم الصحيحة للحياة بما يكفل تعزيز الثقافة الخاصة بالعمل الحرفي والمهني واليدوي لتشجيع الشباب الكويتي على الانخراط والعمل بهذه المهن ليكون بديلاً عن الوافدين.

ج. إعداد وإصدار الدراسات الإحصائية التوقعية لاحتياجات سوق العمل وتقديمها للجهات المعنية بشكل دوري.

د– اقتراح الخطط والاليات بشأن الربط بين مخرجات التعليم وحاجة السوق العمل في مختلف التخصصات وإنشاء المعاهد والجامعات الاهلية التي تستجيب بشكل أسرع لمتطلبات السوق الوطنية والإقليمية من العمالة الفنية المدربة.

(المادة السابعة)

يصدر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال 6 أشهر من صدور هذا القانون بناء على عرض الوزير المختص بعد اعتماد اللجنة مسودة اللائحة.

(المادة الثامنة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

الاقتراح بقانون رقم (....) لسنة 2019 في شأن إنشاء اللجنة الوطنية

لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية

مما لا شك فيه أن التركيبة السكانية في الكويت باتت تعاني خللا واضحا، يتسم بوجود أعداد كبيرة من الوافدين الذين ينتمون إلى جنسيات مختلفة – عربية وأجنبية – ومما يحمل هذا التنويع من التأثير على هوية المجتمع الكويتي فضلا عن انعكاسات هذا على الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في البلاد بالإضافة إلى المشاكل المرورية وكذلك انتشار العمالة الهامشية وخطرها على المجتمع وما تمثله تلك العمالة أيضا من أعباء على المرافق العامة للدولة دون جدوى تذكر.

لذا فقد أعد هذا الاقتراح بقانون في شأن إنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية، لوضع خطة وسياسة عمالية مخصصة لعلاج الخلل في التركيبة السكانية، وستصب تلك الخطة بشكل مركز لعلاج مشاكل الوافدين وستساهم بالقضاء على المشكلات التي عليها خلال التركيبية السكانية، فقد باتت تشكل تلك الأعداد المهولة من الوافدين بالبلاد ضغطا على مرافق الدولة التي لم ولن تستوعب هذا العدد من الأجانب، كذلك كبدت الدولة أموالا طائلة من المدعومات دون مردود أو فائدة حقيقية.

مما أرهق ميزانية الدولة واستنزف خيراتها، وحصل ذلك جراء الازدياد الكبير والغريب في أعداد العمالة في السنوات الأخيرة دون دراسة من الحكومة.

لذا فقد بات لزاما صدور قانون يحدد نسب الوافدين في البلاد حسب كل جنسية وينظم عملية وجودها في البلاد بما لا يؤثر على أمننا واقتصادنا وهويتنا الوطنية .

وقد أورد القانون المقترح أنشاء لجنة متخصصة يسند إليها رسمياً هذه المهام ويشرف عليها الوزير المختص والمعنى بتنفيذ خطط التنمية ، كما أوردت المادة (3 ، 4) من القانون ممن يتكون تشكيل اللجنة والية اجتماعاتها وحددت المادة (5) من القانون المقترح اختصاصات اللجنة ومن أبرزها وضع مدة مناسبة لعملية أعادة ضبط التركيبة السكانية بحيث تصل نسبة الكويتيين إلى 40% من أصل كافة التركيبة خلال عشر سنوات كما أوردت المادة أهمية وضع سقف لعدد السكان حتى لا يمتد ويزيد العدد دون تهديف أو ضوابط للزيادة والتي قد تكون غير مفيدة أو مجدية ، وأشارت المادة إلى أهمية وضع نسبة المقيمين من كل جنسية حتى لا تطغي جنسية على أخري وبما يحقق التوازن المطلوب ، وتطلبت المادة كذلك أن تقوم اللجنة بأعداد تقارير تسلم لمجلس الوزراء ومجلس الأمة دورية بشأن نشاط اللجنة.

وجاءت المادة (6) من القانون المقترح بدور اللجنة وتنسيقها مع الجهات المختصة بالدولة.

عبد الصمد: اجتماعات مشتركة بين لجنة الميزانيات و«اللجنة الوزارية» بعد نهاية دور الانعقاد لمعالجة عدد من القضايا

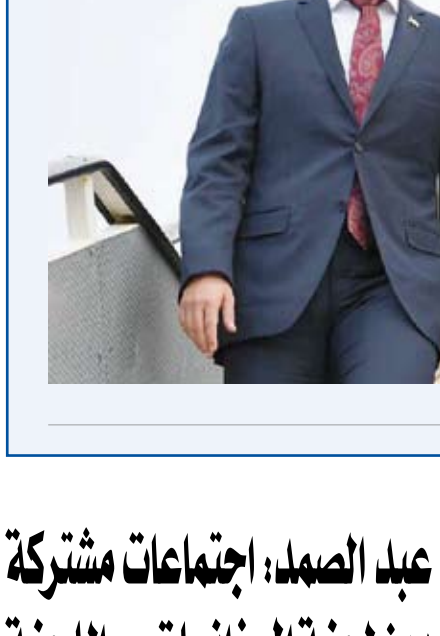

عدنان عبدالصمد

قال النائب عدنان عبدالصمد إن من بين الميزانيات والحسابات الختامية التي أقرت ميزانيات وحسابات ختامية تخص جهات تحتجز أرباحها ولا تحولها إلى خزانة الدولة إلا بعد الموافقة على الحسابات الختامية.

وأضاف أن أي جهة حكومية لديها فوائض مالية من الميزانيات التي أقرت ستنقل تلك الأموال إلى الخزانة العامة لأن هناك الكثير من الجهات الحكومية كانت تمتنع عن تحويل فوائضها المالية إلى الخزانة العامة للدولة، معتبرًا أن هذا بمثابة إنجازجاء هذا في تصريح صحافي

ولفت عبدالصمد إلى أن الميزانيات التي أقرت ليست الأولى بل سبقها إقرار ميزانية توجيه (3) النفقات الرأسمالية بأكثر من 500 مليون دينار.

وأكد أن هذا الإقرار يسرع في إنجاز المشروعات سواء ما يخص طرق البنية التحتية أو المشروعات التي تم إقرارها قبل الأول من شهر ابريل الماضي، لافتًا إلى أن بقية الميزانيات سوف تقر في الجلسات المقبلة.

وأوضح عبدالصمد أن هناك الكثير من القضايا تم طرحها في جلسة اليوم والتي يجب على الحكومة أن تعالجها من خلال التوصيات التي أقرتها لجنة الميزانيات والتي وصل عددها إلى أكثر من 500 توصية.

ولفت عبدالصمد إلى أن عقب اجتماع لجنة الميزانيات وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك قبل شهرين تم تشكيل لجنة وزارية مصغرة برئاسة وزير المالية لمتابعة المعالجات الحكومية للقضايا التي تم بحثها وسبق طرحها.

وأشار إلى أن من ضمن تلك القضايا البديل الاستراتيجي وحساب العهد ومخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والمناقلات التي تجري داخل الجهات الحكومية.

وبين عبدالصمد أنه بعد نهاية دور الانعقاد سوف تجتمع لجنة الميزانيات وكل من المكتب الفني واللجنة الوزارية، معتبرًا أنها خطوة في الاتجاه الصحيح خاصة وأن هناك الكثير من المشاكل بحاجة إلى معالجة وإنجاز من خلال هذه الاجتماعات. وعن البديل الاستراتيجي كشف عبدالصمد أن هناك تخوفًا من أنه سيلغي مكتسبات العاملين في الدولة، مجددًا التأكيد على أن تلك الامتيازات لن تلغى. وقال عبدالصمد إن البديل سيضع ضوابط حسب الشهادة والخبرة وموقع العمل والعمل الميداني وسيقلل الفجوة بين الرواتب للعاملين في الدولة وسيمنح مزايا للعاملين وسيرفع من رواتبهم المتدنية.

وأكد عبدالصمد أن إعادة هيكلة الدولة أمر مهم تم طرحه اليوم في الجلسة وذلك لأن هناك الكثير من الجهات الحكومية من الممكن أن يتم دمجها كونها متشابهة في طبيعة العمل.

وأكد أن هذا الأمر من ضمن القضايا التي سيتم طرحها مع اللجنة الوزارية المصغرة خاصة وأنه للأسف لا يوجد قرار وزاري حاسم ومؤسسي تجاه إلغاء ودمج بعض الهيئات